

الهدم كما يدل عليه تعريفهم السائل بمن نصب نفسه  
لهدم الحكم فالأقدم مما هو الأقوى في معنى الهدم  
فالنقض بطبعه يقتضي التدمير على الكل لأنه بطبعه  
يدل صريحاً على الفساد والمناقضة بطبعها تدل  
صريحاً على الخفاء والمعارضه بطبعها تدل ضمناً على  
مطلق الخلل المحتمل للفساد والخفاء وأما استلزام  
المعارضه للنقض كما يجيء في آخر الكتاب فليس  
باقتضا بطبعها والأدلة استلزامه كل معارضه تدل  
بواسطه خصوص مادة المتولات ومن البين ان  
الدلالة صريحاً على الفساد أقوى في ذلك المعنى  
من الدلالة صريحاً على الخفاء ومن الدلالة ضمناً  
على مطلق الخلل كما ان الدلالة صريحاً على الخفاء  
أقوى في ذلك المعنى من الدلالة الضمنية على  
مطلق الخلل فالنقض بطبعه يقتضي ما هو أقوى  
في معنى الهدم وكل ما هو كذلك فهو بطبعه  
يقتضي التدمير على الكل وكذا الكلام في اقتضاء  
طبع المناقضة التدمير على المعارضه وفيه بحث  
أيضاً لان كلام من الكبريين انها تتم لو كانت  
المعترية في السؤال هو هدم الدليل وهو ممنوع بل  
المعترية فيه هو هدم المدعى وايضا انها تتم اوله  
تكن المعارضه بطبعها ايضاً للمدعى وهو ممنوع  
والدليل منها يشترى سابق كلامه وتتعرف اندفاع  
الكل وان الحق هو الترتيب الذي ذكره الرازي  
قرنه لانهم ان طبع البحث ان يمنع لا يقتضاء  
طبع النقض التدمير على المناقضة لكنه جامع  
الى منع كبريه دليله كما اشترنا لان منع المدلل راجع الى  
دليله وانما لم يمنع دليله ابتداءً لأنه في صدد  
بيان

بيان وجوه البحث التي اوردتها الشارح على نفسه  
في الخاتمة كما يشير اليه في قوله وكانه اشار الى  
جميع هذه الوجوه الخو ليس ذلك الاقتضاء مدلولاً  
في الشرع وانما استدلال عليه المحشى من عند نفسه  
وقوله بل الظاهر ان ما تترك من المنع الى الاستدلال  
او عند المنع قوله لما تترك في المناظرة الى اخره  
تأخذ ان المناقضة بحث بالطبع والنقض والمعارضه  
بحث لعارض الضرورة لانها عصبان جوازاً  
لاجل الضرورة بناء على انها تعليل وهو حق  
المعلل ما دام معللاً كما سبق تفصيله وما هو  
بحث بالطبع هو بطبعه يقتضي التدمير على  
ما ليس كذلك وما قاله بعض الافاضل من ان  
قولهم ما دام معللاً بمعنى ما لم يكن سائلاً كما  
في صوغ النقض والمعارضه فلا يكون التعليل  
حقه بل حق السائل الاول وهذا ظاهر وان  
خفي على المحشى فليس فيه دلالة على ما ذكره فيه  
نظر لان قولهم ما دام معللاً لو كان بالمعنى الذي  
ذكره ذلك الفاضل لما دل على ان ابطال القدمه  
مطلقاً سواء كان عقيب منها اوله غضب غير  
مسموع لجواز ان يكون المعلل سائلاً عند ذلك  
الابطال مع انهم سابقه لبيان انه غضب بل هو  
بمعنى ما دام ناصباً نفسه لاثبات الحكم وكونه سائلاً  
في صورته النقض والمعارضه لا ينبغي كونه ناصباً  
نفسه لاثبات الحكم وكونه سائلاً في صورته النقض  
والمعارضه لا ينبغي كونه ناصباً نفسه لاثبات الحكم لان  
قدح دليل الناقض والمعارض بالمنع او الابطال لا يطلو  
دليله الاول واستقاط معارضه يفرضه في كل من